شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

طرح مناقصات لمبنى «الركاب 2» أواخر 2018

قالت مجلة ميد إن الكويت تستعد لطرح مناقصات العقود الاستشارية والعقود الرئيسية للمرحلتين المقبلتين من مشروع إعادة تطوير مطار الكويت الدولي بكلفة تصل الى مليارات الدولارات بعد موافقة وزارة المالية على ميزانية بمبلغ 250 مليون دينار. ويستلزم تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة، إنشاء هيكل مركزي يربط المدرج الشرقي الحالي للمطار مع المدرج الغربي، فضلا عن تشييد مرافق مواقف السيارات والمباني الأخرى المرتبطة بها.

محمود عيسى

سياسة توسعية أميركية بفائدة أعلى يقابلها توقعات انكماشية للاقتصاد الكويتي

فك الارتباط مع «الفيدرالي» لم يعد خياراً أمام «المركزي»

محمود صبحي

تراجع ائتمان القطاع الخاص في أكتوبر وانكماش متوقع بـ 0,2٪ للناتج المحلي في 2017

توقعات بقوة أكبر للدولار وسط سياسة توسعية للفيدرالي الأميركي

فائدة سندات الدين والسيولة خيارات استخدمها «المركزي» سابقاً لتعويض البنوك رفع الفائدة على الودائع

يجتمع اليوم الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لاتخاذ قرار بشأن الفائدة والتي من المرجح ان يقوم الفيدرالي برفعها خلال الاجتماع بربع نقطة مئوية في ظل الاداء الايجابي للاقتصاد الاميركي وتحسن التوظيف ونمو الناتج المحلي وارتفاع التضخم، وهو ما اكده بنك الكويت الوطني في احدث تقاريره، متوقعا أن الرفع بات أكيدا، ويبقى السؤال الأهم: هل سيقوم بنك الكويت المركزي برفع الفائدة على الاقراض؟ الاجابة عن السؤال تستند الى مجموعة من العوامل، حيث أن الفائدة تؤثر على كل الانشطة الاقتصادية وفي مقدمتها معدلات نمو الائتمان وزيادة الودائع بالدينار مقابل العملات الأجنبية ليبقى التوازن بين قوة الدينار بزيادة الفائدة على الايداع وتنشيط الاقتصاد بتثبيت الفائدة على الاقراض المعادلة الصعبة والتي استطاع المركزي ان يحل تلك المعادلة باقتدار واشادة من كل الاطراف في يونيو الماضي، فيما اعتبر انه فك للارتباط بالفيدرالي الأميركي.

ويتحدد اليوم ما اذا كان بنك الكويت المركزي سيواصل فك الارتباط مع الفيدرالي الأميركي المتوقع ان يقوم برفع الفائدة أم يواصل المناورة بالارتباط مرة وفكها مرة أخرى وان كانت المؤشرات الاقتصادية لم تتغير عن يونيو الماضي والتي أكد المركزي اختياره لتنشيط الاقتصاد وعدم رفع الفائدة على الاقراض، فيما قامت البنوك لرفعها على الايداع ربع نقطة مئوية في 23 يونيو (الأسبوع الذي لحق تثبيت المركزي للفائدة) لتقوية الدينار، وهو ما انعكس بالفعل على سعر صرف الدينار امام العملات الأجنبية خلال النصف الثاني من العام.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

مؤشرات نقدية

تظهر المؤشرات الاقتصادية بنهاية أكتوبر الماضي بحسب النشرة الاقتصادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي ان وضع الائتمان والايداع لازال لم يشهد التحسن المأمول لتقف المؤشرات حول مستويات ما قبل يونيو الماضي حين اتخذ بنك الكويت المركزي قراره بعدم رفع الفائدة على الاقراض.

1ـ الودائع بالدينار

تراجعت الودائع إلى ما دون مستويات يونيو الماضي البالغة 41,67 مليار دينار، حيث وصلت إلى 41,56 مليار دينار بنهاية أكتوبر منخفضة شهريا بنسبة 1٪ مقارنة بمستويات سبتمبر التي قاربت 42 مليار دينار ويوقف النمو الذي تواصل لشهرين متتاليين في أغسطس وسبتمبر الماضيين.

2ـ التسهيلات الائتمانية

لم يختلف وضع الاقراض عن الايداع، حيث تراجعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال أكتوبر بنسبة 0,6٪ شهريا لتصل الى 35,6 مليار دينار مقارنة ب 35,8 مليار دينار نهاية سبتمبر لتعاود التراجع بعد ارتفاع لشهرين متتاليين خلال سبتمبر وأكتوبر الماضيين.

وكان مستوى الائتمان بنهاية يونيو الماضي مقاربا لمستويات نهاية أكتوبر بالغا 35,54 مليار دينار.

3ـ سعر الصرف

حافظ الدينار على قوته أمام الدولار الأميركي، وكان سعر الصرف في منتصف يونيو الماضي قد تراوح حول مستويات 303 فلوس، فيما وصل إلى 302,15 فلس أمس وهو ما يشير إلى ان جاذبية الدينار زادت بفضل قرارات المركزي في يونيو الماضي، ولكن على الجانب الآخر يبدو أن الدولار سيشهد قفزات خلال الفترة المقبلة حسب توقعات مجموعة من المحللين استطلعت «رويترز» آراءهم بدعم من رفع الفائدة وتحسن مؤشرات الاقتصاد الأميركي.

تنشيط الاقتصاد ومتانة القطاع المصرفي

ذكر بنك الكويت المركزي في بيانه الصحافي تعقيبا على قراره الإبقاء على سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 2,75٪ والمعمول به منذ 16 مارس 2017 رغم رفع الفائدة الأميركية إلى 1,25٪ أن المركزي رأى نموا متواضعا في نشاط الاقتصاد المحلي المدعوم بالإنفاق الحكومي العام والاستثماري وانخفاض أسعار النفط، وبناء عليه قام البنك المركزي باستخدام ادواته بما يدعم تنشيط الاقتصاد من الابقاء على سعر الخصم ثابتا فيما تم رفع العائد على أدوات الدين من سندات الخزانة والتي تقوم الحكومة بسداد عائدها للبنوك أكبر المشترين، وبدوره رفعت البنوك في قرار من جانبها الفائدة على الودائع بالدينار ما ساهم بأن يتم الحفاظ على جاذبية الدينار بالتوازي مع تنشيط الاقتصاد.

وبناء على ما سبق: هل يقوم البنك المركزي بمواصلة فك الارتباط والابقاء على سعر الخصم ثابتا؟ في ظل توقعات صندوق النقد الدولي انكماش الناتج المحلي الاجمالي للكويت العام الحالي 0,2٪ على أن يعاود النشاط في 2018 وهو ما يشير الى محدودية النمو الاقتصادي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط بشكل محدود.

أما الجانب الآخر وفي ظل توقعات قوة أكثر للدولار: هل تستطيع البنوك مواصلة رفع العائد على الايداع لضمان جاذبية اكثر للدينار بما لا يؤثر على ارباحها؟ ويبقى تعويض الزيادة في تكلفة الائتمان برفع الفائدة على الايداع في ظل تثبيت سعر الخصم لا يمكن تحقيقه الا من خلال استمرار رفع الفائدة على أدوات الدين العام وسندات السيولة الصادرة من بنك الكويت المركزي.

ودائع حكومية وأخرى من دون فائدة

تبقى زيادة الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي احد العوامل المساعدة على زيادة جاذبية الدينار وكانت الودائع الحكومية قد تراجعت إلى 6,88 مليارات دينار بنهاية اكتوبر بانخفاض 112 مليون دينار عن قيمتها البالغة 7,05 مليارات دينار نهاية سبتمبر الماضي لتصل لمستويات أقل مما كانت عليه نهاية مايو الماضي.

وكذلك يوجد لدى الجهاز المصرفي الكويتي ما يقارب ربع قيمة الودائع لديها بقيمة 8,45 مليارات دينار من دون فوائد وهو يخفف الضغوط على البنوك في حالة رفع الفائدة على الايداع.

البنوك الإسلامية الخليجية عانت تدهور جودة الأصول في 2016

«فيتش»: البنوك الكويتية تتمتع بدرجة مريحة من نسب التمويل إلى الودائع

محمود عيسى

البنوك الإسلامية لديها تصنيف ائتماني أقل من التقليدية

إعادة الهيكلة وشطب الديون يخففان من وطأة تدهور جودة الاصول

تصنيفات الجدوى للبنوك الكويتية بالمرتبة الثالثة خليجيا عند bb

قالت وكالة التصنيف الائتماني «فيتش»، إن البنوك الإسلامية الكويتية تتمتع بدرجة مريحة على صعيد نسبة التمويل إلى الودائع التي تقل عن 90٪.

وأضافت الوكالة في تقرير لها عن البنوك الإسلامية الخليجية أن تصنيفات الجدوى بالنسبة للبنوك الكويتية عند الفئة bb، فيما يبلغ تصنيف الجدوى للبنوك الإسلامية في السعودية قوي من فئة +bbb، وضعيف في قطر عند الفئة ـbbb بعد أن تم تخفيضه من قبل نقطة واحدة في الأشهر الاثني عشر الماضية). وأشارت إلى جميع تصنيفات الجدوى هي قيد المراقبة وسلبية. اما تصنيفات الجدوى بالنسبة للبنوك الإماراتية فهي من فئة bb.

وقال التقرير إن البنوك في قطر وحدها لديها معدل أعلى من 100٪ من حيث نسبة التمويل إلى الودائع، وقد يزداد هذا الوضع سوءا بالنظر إلى احتمالات عدم تجديد بعض الودائع من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي تقاطع قطر. وكشف «فيتش»، أن البنوك الإسلامية الخليجية لديها تصنيف ائتماني مستقل أقل من البنوك التقليدية الإقليمية، حيث إن 33٪ فقط من تصنيفات الجدوى هي تصنيفات من الفئة الاستثمارية مقابل 49٪ لجميع بنوك دول مجلس التعاون الخليجي. وأضافت ان البنوك الإسلامية الخليجية تواجه قصورا رئيسيا يتمثل في وجود ضعف كبير في جودة الاصول فضلا عن مستوى عال لشهية المخاطر. وأوضحت وكالة التصنيف الائتماني ان جميع تصنيفات عجز المصدر عن السداد IDRs التي تم تعيينها من قبل فيتش للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي هي من الدرجة الاستثمارية و82٪ منها تستمد الزخم من الدعم الحكومي المحتمل. وأشارت إلى أن القدرة السيادية على تقديم الدعم في كل من السعودية وقطر تضاءلت، مما أدى إلى انخفاض تصنيفات تخلف المصدر عن السداد IDRs في هذين البلدين عن العام الماضي.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

وقالت الوكالة ان تصنيفات عجز المصدر عن السداد في قطر ذات نظرة مستقبلية سلبية في قطر. ومع ذلك، فإن الرغبة الحكومية في تقديم الدعم ظلت قوية للغاية في جميع دول التعاون. وتقول فيتش إن السعودية التي تمتلك أكبر نظام مصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي تحتضن أكبر مصرفين إسلاميين ولكن عدد البنوك فيها متواضع. وجاء بيت التمويل الكويتي ثالث أكبر بنك اسلامي. وأضافت الوكالة انه وفي حال نجاح عملية الدمج المقترحة بين مصرف الريان الاسلامي وبنك بروة الاسلامي وبنك قطر الدولي غير الاسلامي والتي لم تتم حتى الان، فإن مجموع الاصول والتمويل سيكون مساويا لبنك دبي الاسلامي الذي يحتل المرتبة الرابعة من حيث الاصول والثالث من حيث التمويل. وأشارت فيتش إلى أن البنوك الاسلامية تستفيد بشكل كبير من الطلب القوي على المنتجات المصرفية الاسلامية، مشيرا الى ان النمو في البنوك الاسلامية يمكن أن يكون قويا جدا.

وأضافت انه على الرغم من الطلب القوي على المنتجات المصرفية الإسلامية إلا انه ليس كل البنوك الإسلامية تنمو بسرعة مشيرا الى ان البنوك في قطر والإمارات العربية المتحدة تأتي على رأس القائمة.

وقالت إن المشاريع الحكومية في قطر ظلت قوية، وفي الامارات قامت بعض البنوك الاسلامية بتنظيم منتجات لتعزيز الامتثال للشريعة، وبالتالي زيادة قدرتها على التمويل، والبعض الاخر لايزال في مرحلة البدء والنمو، وتتطلع للحصول على حصص في السوق.

وأشارت إلى ان البنوك الأكثر ربحية هي تلك التي لديها أقل رسوم انخفاض قيمة التمويل. فالأسواق الكبيرة مثل السعودية تدعم أداء أقوى، حيث أن المنافسة أقل شدة. ولكن هذا الامر لا ينطبق على دولة الإمارات بسبب ارتفاع رسوم انخفاض قيمة التمويل.

واضافت ان مصرف الريان القطري هو البنك الوحيد الذي لديه مؤشر التكلفة إلى الدخل يتجاوز 20٪. مشيرا إلى أن جودة أصول المصارف الإسلامية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي تدهورت في عام 2016، ولكن هذا لم يؤد إلى انخفاض معدلات التمويل بسبب إعادة الهيكلة الكبيرة وعمليات شطب الديون. ومع ذلك، قفزت مخصصات انخفاض قيمة التمويل في الامارات فيما ظلت مؤشرات التمويل منخفضة القيمة لدى البنوك في الامارات أعلى بكثير من غيرها. ويبلغ متوسط نسبة تغطية احتياطي التمويل إلى الخسائر 100٪ على الاقل في جميع دول الخليج باستثناء قطر.

آخر مزادات 2017 انتهى بأقل من ساعتين

«الإنماء» تبيع 28 قسيمة في «الفنيطيس» بـ 7,6 ملايين دينار

طارق عرابي

شهد المزاد العقاري، الذي نظمته شركة الانماء العقارية مساء امس الاول لبيع قسائم سكنية في منطقة الفنيطيس، بيع 28 قسيمة من اصل 33 قسيمة كانت معروضة للبيع بسعر إجمالي قدره 7,6 ملايين دينار، وذلك خلال أقل من ساعتين.

وطرح مزاد «الانماء»، والذي يعتبر آخر مزاد عقاري للعام 2017، مجموعة متنوعة من القسائم السكنية في قطعة 3 بمنطقة الفنيطيس تطل معظمها على طريق الفحيحيل السريع، حيث تراوحت مساحات القسائم ما بين 375 و500 متر مربع، وتم بيعها جميعا باستثناء 4 قسائم مساحة كل منها 375 (بطن وظهر على شارع الفحيحيل) كان السعر الابتدائي لكل منها 270 ألف دينار، وقسيمة خامسة شارع داخلي بنفس المساحة كان سعرها الابتدائي 190 ألف دينار. وكان اللافت للنظر في مزاد الانماء ان التنافس على القسائم الكبيرة التي تبلغ مساحتها 500 متر كان كبيرا جدا، حيث بيع أعلاها بسعر 383 ألف دينار، فيما بيعت قسيمة زاوية تطل على 3 شوارع مع ارتداد بسعر 390 ألف دينار. جدير بالذكر أن إجمالي مساحات القسائم السكنية التي طرحت خلال مزاد الانماء الاخير بلغ 14500 متر مربع، فيما كان السعر الابتدائي للقسائم السكنية المعروضة يبدأ من 8,4 ملايين دينار.

الشركة رتبت إصدارين بمليار دولار لشركتين خليجيتين

«بيتك كابيتال» أدارت إصدار صكوك بـ 4 مليارات دولار خلال 2017

قالت شركة «بيتك كابيتال»، الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، إنها نجحت في تنفيذ خططها الاستراتيجية في أسواق رأس المال لأدوات الدين، حيث كانت لاعبا رئيسيا في المنطقة، رغم ما تشهده الاقتصادات بالخليج والشرق الأوسط من إعادة هيكلة، مع اتجاه كبير لدى الحكومات والشركات والبنوك لاعتماد أدوات تمويل من مصادر متعددة للحد من المخاطر والاستفادة من المزايا.

وتوفر الشركة منظومة متنوعة من منتجات التمويل، فيما تشير الأرقام الى نشاط كبير في مجال الاقتراض عبر الصكوك وأدوات الدين الأخرى، حيث بلغ مجموع ما اقترضته دول الخليج منذ بداية العام حتى نهاية نوفمبر، نحو 80 مليار دولار، ما يعني توافر فرصة كبيرة للاستثمار في هذا المجال.

ونجحت «بيتك كابيتال» مؤخرا في قيادة عملية ترتيب إصداري صكوك بقيمة مليار دولار لشركتين خليجيتين، وذلك كمدير إصدار صكوك لكل من الشركة العربية للاستثمارات البترولية «ابيكورب»، وشركة كهرباء «مزون» هي شركة عمانية مملوكة بصورة غير مباشرة إلى حكومة سلطنة عمان.

كما شاركت «بيتك كابيتال» منذ بداية العام في إدارة وترتيب مجموعة من الصكوك للعديد من الشركات والحكومات في المنطقة وحول العالم، تجاوزت قيمتها الإجمالية أكثر من 4 مليارات دولار، وبقيمة إجمالية لطلبات اكتتاب تجاوزت 18 مليار دولار.

صكوك «ابيكورب»

وبلغت صفقة صكوك «ابيكورب» 500 مليون دولار، وهي صكوك وكالة مدتها 5 سنوات تم تصنيفها Aa3 من قبل وكالة موديز، حيث تجاوزت قيمة الدفاتر أثناء الاكتتاب مبلغ 3,5 مليارات دولار بطلبات إجمالية من قبل 215 مستثمرا من جهات مختلفة.

وهذا الإصدار هو جزء من برنامج «ابيكورب» الذي تم تأسيسه في 2015 لإصدار صكوك بقيمة 3 مليارات دولار، وقد تم إدارة عملية تسعير الاكتتاب بصورة جيدة، حيث تم تحديد السعر الاسترشادي للإصدار في نطاق 125 نقطة أساس فوق متوسط سعر المبادلة.

ليتم تعديله لاحقا إلى 110 نقاط أساس، قبل أن يتم خفضه مرة أخرى ليستقر السعر النهائي للإصدار عند 100 نقطة فقط، مضاف إليها متوسط سعر المبادلة بعائد إجمالي 3,141٪، وتم إدراج الصكوك في سوقي ايرلندا وناسداك دبي للأوراق المالية.

صكوك «مزون»

بلغت قيمة صكوك «مزون» 500 مليون دولار لمدة 10 سنوات، حيث تم إصدارها باستخدام هيكلة صكوك اجارة، حيث يعد هذا الإصدار أول إصدار صكوك على المستوى الدولي لشركة عمانية، وهو مطابق للقاعدة 144A من قواعد لجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية.

وقد استقطب الإصدار شريحة كبيرة من المستثمرين في الولايات المتحدة، والصكوك تم تصنيفها من قبل موديز Baa2 وتم إدراجها في سوق ايرلندا للأوراق المالية.

وبدأ طرح الصكوك للاكتتاب بسعر متوسط إلى الحد الأعلى في مجال 5٪عند فتح دفاتر الاكتتاب، وتم تسعير الصكوك عند إغلاق الدفاتر عند معدل ممتاز بعائد 5,2٪ وهذا الانخفاض الكبير في تحديد السعر جاء بسبب الإدارة الجيدة للاكتتاب والإقبال الكبير من قبل المستثمرين.

وحقق الإصدار إقبالا كبيرا في الأسواق العالمية، أدى إلى تجاوز قيمة الدفاتر خلال فترة الاكتتاب مبلغ 5 مليارات دولار، أي ما يعادل عشرة أضعاف القيمة المطلوبة للإصدار.